SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.22 NO. 2 2023
DOI: 10.51984/JOPAS.V22I2.2578

مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

الية للتوزيع العادل للثروة في ليبيا باستخدام الموازنة العامة للدولة " دراسة حالة "

السنوسي محمد الزوام

قسم المحاسبة، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

تهدف الدراسة الى استخدام الموازنة العامة للدولة كاداه للمساعدة في وضع الية للتوزيع العادل للثروة ، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي باستخدام دراسة حالة ، وذلك من خلال التعريف بالموازنة العامة وانواعها وواقع الموازنة العامة للدولة في ليبيا ، وكذلك مفهوم العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة او الدخل ، وفي الجانب التطبيقي استعرض الباحث الالية المقترحة والاسس والمعايير المستخدمة فيها مستندا الى المناطق التاريخية الليبية الثلاثة من اجل تحقيق الهدف الرئيسي للبحث وهو إيجاد اليه يمكن تبنها لتخطيط وتقدير النفقات العامة للدولة تساهم في تحقيق مستهدفات التنمية المكانية والمستدامة . توصلت الدراسة الى ان اعداد الموازنة العامة للدولة في ليبيا بالشكل الحالي لا يلبي متطلبات واحتياجات المناطق والمدن الليبية لعدم اتباع أسس ومعايير سليمة تحقق عدالة التوزيع في باب التنمية. عليه اوصت الدراسة بضرورة وجود اليه لإدارة وتوزيع الثروة في ليبيا مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وكسب ثقة المستثمرين.

الكلمات المفتاحية:

الأقاليم
التنمية المكانية
الثروة
العدالة الاجتماعية
الموازنة العامة

Fair distribution of wealth in Libya using the general budget " Case Study "

Alsanusi Mohamed Alzawam

Department of Accounting, Faculty of Commerce and Political Science, Sebha University, Libya

ABSTRACT

The research dealt with the use of the state's general budget as a tool that helps in setting up a mechanism for the equitable distribution of wealth. Or income, and on the applied side, the researcher reviewed the proposed mechanism and the principles and criteria used in it based on the three Libyan historical regions in order to achieve the main goal of the research, which is to find a mechanism that can be adopted for planning and estimating public expenditures of the state that contribute to achieving the goals of spatial and sustainable development. The researcher concluded that the preparation of the general budget of the state in Libya in the current form does not meet the requirements and needs of the Libyan regions and cities for not following sound foundations and standards that achieve fair distribution in the development section. It recommends the need for a mechanism to manage and distribute wealth in Libya, which contributes to achieving political stability and gaining the confidence of investors.

Keywords:

Regions
Local Development
Wealth
Social Jusice
Public Budget

المقدمة

ان حسن إدارة العوائد النفطية في ليبيا و العداله في توزيعها اصبحت مطلب شعبي في كافة المناطق الليبية، وذلك نتيجة تزايد الشعور بالغبن وتهميش اغلب المدن والقرى الليبية من التنمية والنهوض بالبنية التحتية المتهالكة وتردي الخدمات على جميع الاصعدة رغم ضخامة الموارد المالية والانفاق العام في السنوات الأخيرة ، الا انه بسبب انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وانفراد مجموعات بالتحكم وتسخير الموارد المالية لتحقيق مصالح شخصية هدرت هذه الموارد بشكل كبير جدا ، وهذا ما اشارت اليه تقارير الجهات الرقابية في ليبيا مثل ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية والتقارير الدولية .

لهذا فان إعادة تنظيم وإدارة الموارد يتطلب من الجهات التشريعية اصدار القوانين التي تضع اطارا قانونيا" يحقق العدالة في توزيع الإيرادات لتحقيق التنمية المستدامة المكانية والبشرية. وتضمين الموازنة العامة للدولة المعدة من وزارة التخطيط والمالية بمتطلبات المناطق والمدن الليبية باحتياجاتها من

*Corresponding author:
E-mail addresses: als.albhlul@sebhau.edu.ly

Article History : Received 12 May 2023 - Received in revised form 30 November 2023 - Accepted 12 December 2023

بندي النفقات التسيرية والتنمية المعده من قبل مجالس التخطيط المحلية.
وتكمن الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للموازنة العامة للدولة بصورة أساسية في المساوة في توزيع الدخل القومي من خلال اعادة توزيعه تحقيقا للعدالة في اقتسام وتخصيص الايرادات و التخطيط السليم للإنفاق العام وانعكاسه في القانون السنوي للموازنة العامة وتنفيذه وفق القواعد القانونية التي ينص عليها قانون الموازنة والتعليمات الصادرة بموجبه.

مشكلة البحث :

تعد إشكالية التوزيع العادل للثروات من اهم المعوقات التي تعيق التنمية المكانية في كثير من الدول بما فيها ليبيا، من هنا جاءت الدراسة لوضع حلول للمشكلة البحثية المتمثلة في الوضع الحالي للموازنة العامة للدولة ، والتي توضع وفق تقديرات و معايير غير عادلة لا تلبي احتياجات المناطق الليبية المختلفة من المشاريع والبرامج الاقتصادية والتنموية والاجتماعية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هدة الدراسة في إيجاد اليه للتوزيع العادل للموارد المالية للدولة ، وذلك لتحقيق المساوة الاقتصادية و الاجتماعية بحيث يتم تخصيص وتوظيف هذه الموارد في بنود تساهم في تحقيق التنمية المحلية و المستدامة .

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى تطوير نموذج يمكن تبنيه لتخطيط وتقدير النفقات العامة للدولة في ضل نظام الموازنة العامة المستخدم في الدولة الليبية بحيث تساهم في تحقيق مستهدفات التنمية المحلية والمستديمة في الدولة .

فرضية البحث :

ان تطبيق الالية المقترحة تحقق العداله في توزيع الموارد المالية وسوف يعالج الخلل والتفاوت الواضح في التنمية بين المناطق والاقاليم الليبية ويخفف الصراع حيال هذه القضية .

الدراسات السابقة

1- ميلود الحوتي ،(2020)، رؤية نحو التوزيع العادل لعوائد الثروة في ليبيا حيث قدم الباحث رؤيته من خلال تأصيل مفاهيمي ومعرفي للعدالة وتوزيع الثروة في الحالة الليبية والصعوبات التي تواجهها ، وقد أوصى الباحث بأن التخطيط لتوزيع الثروة هو الحديث عن مستقبل ليبيا ويجب تعميق الحوار توسيع المشاركة وعدم الارتباط بدعاوي الانقسام .

2- عبدالحميد العبيدي ،(2018) مدى ملائمة موازنة الأبواب والبنود كأداة تخطيط ورقابة على المال العام ، حيث قام الباحث بدراسة إمكانية تطبيق هذا النوع من الموازنات ،،واستنتجت الدراسة ان الموازنة المعمول بها حاليا في ليبيا (موازنة البنود) مناسبة للحالة الليبية بسبب عدم توفر الكوادر البشرية المدربة على اعداد الأنواع الأخرى من الموازنات .

3- شبانة عبدالهادي ،(2015) ، دور الموازنة كاده تخيط ورقابة وترشيد القرارات بالسلطة الفلسطينية ،قامت الدراسة على تحليل دور الموازنة كاده للتخطيط و ترشيد القرارات ،،ومعرفة المعوقات التي تواجه استخدام الموازنة العامة في ترشيد القرارات ، وتوصلت الدراسة الى وجود دور ايجابي للموازنة العامة في تحسين عملية التخطيط وكذلك تحسين وظيفة الرقابة وترشيد عملية اتخاذ القرارات .

4- جلال عبدالقادر ، (2014) ، الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة بين النظرية والتطبيق ، دراسة حالة الجزائر ، حيث ناقش الباحث إشكالية مدى فاعلية الرقابة التي يقوم بها المراقب المالي وديوان المحاسبة والرقابة الإدارية ، وقد توصلت الدراسة الى ان الرقابة على تنفيذ الميزانية في الجزائر يطغى عليها الطابع النظري الحسابي التقني التي تكتفي بأعداد التقارير دون الغوص والتحقق من صحة النفقات .

5- حسن ومحمد ،(2007) ،الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ والرقابة ، دراسة ميدانية للموازنة العراقية ، حيث ناقش الباحثان إشكالية الوضع الحالي للموازنة العامة في دولة العراق ، حيث استنتجت الدراسة عدم تلبية الموازنة الحالية لمتطلبات التطور الحاصل في حجم النفاق والموارد وكذلك التطورات السياسية ونظام الحكم في العراق ، واوصت باستخدام أسلوب حديث لتقدير الإيرادات والنفقات العامة باستخدام الموازنات الحديثة (البرامج والأداء- التخطيط والبرمجة – الموازنات الصفرية) .

مصادر البحث :

- الكتب والمراجع .
- البحوث العلمية المنشورة في المجلات والمؤتمرات .
- الرسائل العلمية .
- استخدام شبكة الانترنت .
- الموازنة التقديرية للعامة للعام 2022 .
- بيان مصرف ليبيا المركزي لسنة 2022
- المقابلات الشخصية

أولا" :مفهوم العدالة في توزيع الثروة والدخل

ان مفهوم العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة او الدخل هو تحقيق اكبر قدر من المساوة في توزيع الثروات الاقتصادية والمساوة في توفير الخدمات وتحقيق الأهداف التنموية المحددة مسبقا بشكل عادل .

ولان الثروة هي ملك كل مواطني الدولة الليبية فهم وحدهم من يقرر كيفية التصرف فيها من خلال المؤسسات التشريعية التي تضع القوانين واللوائح لإدارة هذه العوائد لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة .

لذلك يجب الضغط على صناع القرار بتشريع القوانين التي تضمن وصول هذه العوائد الى كافة المناطق والمدن الليبية لتحقيق الرفاهية للمواطن ، وكذلك تضمن هذه القوانين واللوائح عدم المساس او التصرف في الثروات من قبل الجهات العامة او الافراد ،وتضمن أيضا هذه التشريعات إدارة الانفاق الحكومي وضبط العلاقة بين هياكل الاستثمار الاقتصادي والبشري، وهياكل النمو الاقتصادي من ناحية، وبين تقلص دور الدولة الريعية والدولة الابوية ودورها في قضايا الاستهلاك والانتاج، ووفرة الاستثمارات البشرية والصناعية والخدمية.

هناك ثلاث آليات مفصلية يتوجب على صانع القرار في مجال توزيع عوائد الثروة الليبية ان يأخذها في الاعتبار (ميلود ، 2020) -:

1- الامن الاجتماعي والاقتصادي: -ان الاستراتيجية لأي ثروة تستهدف في ناتجها النهائي تعزيز الشعور بالأمن الإنساني والاجتماعي

والاقتصادي الذي هو جزء من الامن الوطني، وعلى هذا الاساس يمكن القول ان الامن الاجتماعي هو أحد اهم اهداف ان دينامية الامن الاجتماعي برامج لتوزيع الثروة. والاقتصادي تمثل الاساس الذي يجب ان يحرك آليات توزيع الثروة بغض النظر عن مستوى أدائها، وهو امر قد يستدعى فك الارتباط مع التقدير المتزايد للدالة الاقتصادية في برامج توزيع الثروة وعوائدها.

2- الوظيفية الجغرافية لتوزيع الثروة وعوائدها: -لا تزال ليبيا تعاني من بعض الاجتهادات مثل الكونفدرالية والفيدرالية وفلسفة الأقاليم ودعوات التقسيم، والتي اثرت في تأزيم الأوضاع عامة في ليبيا. وهذا الامر يتعلق بمنهج قائمة الطلبات المناطقية هو الغالب في تقدير اولويات الخطط الوطنية وفى اغلب الاوقات تصاغ هذه القوائم لمتطلبات محلية دون النظر في الصورة الشمولية، والاكثر من ذلك ان هذه الطلبات تصاغ دون بحث عميق لخصوصيات المناطق (وظيفة المنطقة في إطارها الوطني)، ولهذا لا يجب ان تقام مشاريع باهضه التكلفة ولا تستجيب للأوضاع المحلية والجغرافية، في ظل تطبيق استراتيجية توزيع الثروة وعوائدها، بل في بعض الاوقات تشكل عبئ على هذه المناطق لأنها تتناقض مع خصوصيات اجتماعية محلية.

3- التموضع: -ان حجم ليبيا وامكانياتها وقدراتها تتطلب ان يقدر حجم برنامجها التنموي وفق دالة التموضع ودالة التوازن خصوصاً في العلاقات مع الغير، وعلى هذا الاساس يتطلب تموضع ليبيا ان يستدل في برامج توزيع الثروة وعوائدها، بدالة تقدر مفهوم الحدود الاستراتيجية لليبيا والحدود الجغرافية والاكثر من ذلك التحرك المرن للنمو بدلاً من انعطاف البحث عن التوازن.

ثانيا : اهداف إعادة إدارة توزيع الثروة (الشحومي ، 2022)

1- وضع قاعدة وطنية لسبل توزيع وتنمية الثروة الوطنية وسبل مساهمتها في التنمية الشاملة.

2- تحقيق العدالة في توزيع برامج التنمية المستدامة بكافة ربوع ليبيا.

3- تحقيق قدر عالي من الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية والاستخراجية .

4- تركيز الدخل والثروة الليبية من النفط والغاز في الاستثمار الأساسي، عبر رفع مقدرة البنى الأساسية، وعدم إهداره في النفقات الجارية، وإن تتم مطابقة الإيرادات المتحصلة من الإنتاج والتصدير بين المؤسسة الوطنية للنفط ووزارة المالية ونشرها عبر تقارير دورية، تحدد تفاصيل الإنتاج والتصدير لكل حقل والمنطقة التابع لها، ويوضح المستخدم محليا من الطاقات الإنتاجية للأغراض المختلفة.

5- ربط الإنفاق التنموي، بمستهدفات محددة بكافة مناطق البلاد والتركيز على تخصيص مقدار معلوم، في حدود من عائد الإنتاج بالمحدد بكل منطقة استخراج وإنتاج وتصدير؛ لتمويل عمليات الحفاظ على البيئة والتخفيف من الآثار البيئية التي تسببها عمليات الاستخراج والإنتاج، للمساهمة المباشرة في التنمية المكانية والبشرية لهذه المناطق، على أن يتم وضع المخصص، فور تحقق العائد وبشكل دوري بحساب خاص، وتتولى الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة، بإنشاء جهاز جديد متخصص في تطوير وتنمية مناطق الاستخراج والإنتاج والتصنيع والتصدير، المرتبطة بصناعة النفط والغاز، ويستهدف جهاز إعمار مناطق الإنتاج والتصنيع والتصدير تنفيذ وتمويل مشروعات التنمية المكانية ومتطلبات البنى الأساسية بالمناطق دون استخدامها لأغراض التشغيل والتسيير.

ثالثا : مفهوم الموازنة العامة و انواعها

مفهوم الموازنة العامة :

تختلف الموازنة العامة بسبب اختلاف التشريعات بين الدول ، وتعرف بانها مجموعة من الاهداف والبرامج المعبر عنها بالأرقام والتي ترغب السلطة السياسية المتمثلة بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة باقل التكاليف خلال مدة قادمة معبر عنها بحجم كلفة كل هدف او برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها (حسن و محمد ، 2007) لذلك فان خصائص الموازنة العامة هي :

1- ان الموازنة العامة وثيقة تنبؤ للإيرادات والمصروفات المتوقعة لفترة زمنية قادمة .

2- تصدر بقانون يسمى بـ(قانون الموازنة) وهي الاذن (الاجازة) من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية .

3- خطة مستقبلية تعبر عن اهداف وبرامج الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية النابعة من فلسفتها السياسية

أنواع الموازنات العامة : (مخلوف ،2021)

تطورت الموازنات العامة متأثرة بالأنظمة السياسية والتقلبات الاقتصادية والمبادي المحاسبية وسلوك الإدارة العامة ، ومرت اثناء تطورها بعدة مراحل ، والواقع يرجع تطور الموازنة العامة في العصر الحديث الى المراحل التي مرت بها الموازنة العامة في الولايات المتحدة الامريكية ومنها انتقلت الى العديد من بلدان العالم .

هناك عدة أنواع الموازنات العامة التقليدية والحديثة كما يلي :-

1- موازنة البنود .

2- موازنة البرامج .

3- موازنة التخطيط والبرامج .

4- الموازنات الصفرية .

5- الموازنات التعاقدية .

و اقع الموازنة العامة الليبية :

يمكن صياغة واقع الموازنة ومراحل اعدادها في ليبيا كما يلي :

1- جاء في المادة (4) من القانون المالي الليبي لسنة 1967 ان الموازنة برنامج سنوي يعد مقدما بإرادات ومصروفات مختلف الوزارات والمصالح .(القانون الليبي ، لسنة 1976 ، المادة (4))

2- جاء في اللائحة الميزانية شكل الموازنة وتقسيماتها (لائحة الميزانية ، المادة 2،3)، حيث سيتم عرضها وتوضيحها في الجانب التطبيقي للبحث .

3- مراحل اعداد الموازنة (حليمة ، 2022) :-

- تشرف اللجنة المالية التي تشكل سنويا بقرار وزير المالية على مراحل الموازنة العامة بما في ذلك مناقشة تقديرات القطاعات المختلفة ،واعداد مشروع الموازنة حسب لائحة الميزانية والقانون

المالي.

- يصدر وزير المالية منشور اعدا الموازنة في شهر يونيو من كل سنة يتضمن الضوابط و القواعد العامة التي يجب مراعاتها عن اعداد الموازنة
- تقوم الوزارات والمؤسسات العامة اعداد تقديرات الموازنة واحالتها الى وزارة المالية في موعد أقصاه 8/31 وفق النماذج المرسلة من وزارة المالية .
- تقوم اللجنة المالية بمناقشة التقديرات مع الجهات التي اعدت هذه التقديرات كلا على حده ، واعداد مشروع الموازنة وعرضة على وزارة المالية خلال شهر سبتمبر .
- يقوم وزير المالية بعرض مشروع الموازنة على مجلس الوزراء خلال الاسبوعيين الأوليين من شهر أكتوبر وبعد مناقشته يتم احالته الى البرلمان قبل بداية السنة المالية بشهرين للاعتماد .

من خلال ما تقدم نلاحظ ان النظام المالي للموازنة بشكلة الحالي نظاما تقليديا حيث لا يتم ربط الاعتمادات المخصصة بأهداف او برامج او إنجازات محددة ، على الرغم من التطورات والتغيرات التي تمر بها ليبيا في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمالية الا انه لم يتم تحديث وتطوير أسلوب اعداد الموازنة والتخطيط لها منذ نصف قرن .

النظام المحاسبي الحكومي :-

هو الأداة الرئيسية الوحيدة لتنفيذ الموازنة وأن اتخاذ أي قرارات بخصوص إعداد الموازنة، لأي سنة مالية يعتمد على النتائج الفعلية للسنة السابقة التي يقدمها النظام المحاسبي الحكومي، عن الإيرادات والمصروفات وما يوفره هذا النظام من مؤشرات تتعلق بإنجاز الخطط والبرامج، و تشير المادة الثالثة من قانون النظام المالي للدولة الليبية لسنة 1967م " بأن السنة المالية اثنا عشر شهرا، تبدأ من أول يناير و تنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر، من كل سنة .كما إن أساس المحاسبة المطبق هو الأساس النقدي المعدل، و يقوم علي اعتبار أن الإيرادات تتحقق باستكمال التحصيل، وأن المصرفات المدفوعة تحمل بالكامل علي اعتمادات السنة التي دفعت فيها أما المصروفات المستحقة، فيعلى بها حساب الأمانات " (قانون النظام المالي الليبي لسنة1967م) إن النظام المحاسبي الحكومي الليبي النقدي يهتم بالهدف التقليدي للنظم المحاسبية، وهو الرقابة على الصرف والتحصيل بهدف تحقيق الانضباط المالي وعدم مخالفة التعليمات، وذلك دون أن يعير اهتمام للأهداف المنظورة والتي تهتم بتقييم كفاءة البرامج والمشاريع، ومعرفة نتيجة الأعمال الحقيقية للمؤسسات الحكومية وقد أشار دليل المحاسبة الحكومية الصادر عن المؤتمر الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة، عام 1969إلي أهمية تطبيق أساس الاستحقاق بقوله" بالنسبة للتطور الحديث ونمو وتعقيد العمليات الحكومية فإن أساس الاستحقاق أصبح يستخدم في بعض الدول، وهذه أفضل طريقة شاملة ونافعة وخاصة في الدول التي تطبق موازنة البرامج والأداء، فهذا الأساس يقدم الصورة الكاملة للأنشطة المالية وهو ما يجب الاعتراف به كهدف مرغوب.

رابعا: تطبيق الالية المقترحة في عينة البحث

قبل البدء في تطبيق الالية سوف يقوم الباحث بعرض البيانات والمعلومات التي تساعد في تطبيق هذه الالية وهي :-

1- احتياطيات ليبيا من النفط و الغاز:

- **النفط :** يبلغ احتياطي ليبيا حوالي 48.8 مليار برميل من النفط الخام وفق بيانات بي بي . حيث تحتل ليبيا المرتبة السابعة في قائمة اكبر الدول في منظمة أوبك من ناحية الاحتياطي النفطي وبلغت إيرادات النفط والغاز عن العام 2022 حسب البيان مصرف ليبيا المركزي 105.4 مليار دينار ما يتجاوز 21 مليار دولار.
- **الغاز:** يبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز تتجاوز 80 ترليون قدم مكعب حيث تحتل ليبيا المرتبة 21 عالميا من احتياطيات الغاز. وتبلغ إيرادات تصدير الغاز 8.2 مليار دولار سنويا في الأوقات الطبيعية .

2- ايرادات ونفقات الدولة الليبية 2022/1/1 حتى 2022/12/30 حسب بيان مصرف ليبيا المركزي لسنة 2023

- **الإيرادات :** يوضح الجدول الاتي إيرادات الدولة ومصادرها .

الجدول رقم (1) الإيرادات العامة للدولة وفق مصادرها

البيان	الايراد
ايرادات مبيعات نفطية	105.5 مليار
إيرادات من اتاوات نفطية	13.6 مليون
إيرادات من اتاوات نفطية عن سنوات سابقة	11.4 مليار
ايراد الضرائب	1.4 مليار
إيرادات الجمارك	211 مليون
إيرادات الاتصالات	529 مليون
ايرادات المحروقات بالسوق المحلي	265 مليون
إيرادات أخرى *	1.5 مليار
الإجمالي	134.4مليار

-الإيرادات الأخرى تمثل إيرادات واردة من مراقبة الخدمات المالية بالمدن الليبية مقابل الخدمات العامة مثل – مسترجعات – رسوم اصدار جوازات السفر وتمليك السيارات وغرامات وغيرها.

- **الانفاق :** يوضح الجدول الاتي النفقات العامة وتوزيعها حسب الأبواب المخصصة لها

الجدول رقم (2) الانفاق العام حسب الأبواب المخصصة(الأرقام بالمليارات)

البيان	الانفاق	النسبة
الباب الاول – مرتبات	47.1	%36.9
الباب الثاني –النفقات التسييريه	9	%7
الباب الثالث – التنمية	17.5	%13.8
الباب الرابع – الدعم	20	%15.6
الباب الخامس – الطوارئ	0	0
المؤسسة الوطنية للنفط -موازنة استثنائية	34	%26.7
الإجمالي	127.9 مليار	%100

3- عدد السكان حسب المناطق : (طبقا للتقديرات المنشورة من الهيئة العامة للإحصاء)

جدول رقم (3) عدد السكان في ليبيا لسنة 2020 حسب المدن

	المناطق	عدد السكان	النسبة
1	طبرق	195088	2.81
2	درنة	201639	2.91
3	الجبل الأخضر	250020	3.61
4	المرج	286045	4.13
5	بنغازي	807255	11.65
6	اجدابيا والواحات	213728	3.08
7	الكفرة	55495	0.80

8	سرت	170869	2.47
9	الجفرة	60853	0.88
10	مصراته	663853	9.58
11	المرقب	532227	7.68
12	طرابلس	1293016	18.66
13	الجفارة	548855	7.92
14	الزاوية	351306	5.07
15	المنطقة الغربية	349755	5.05
16	الجبل الغربي	374911	5.41
17	نالوت	113886	1.64
18	سبها	153454	2.21
19	وادي الشاطئ	95294	1.37
20	وادي الحياة	91749	1.32
21	مرزق	94088	1.36
22	غات	27675	0.40
	المجموع	6931061	100

حيث يمكن تعديل عدد السكان حسب الأقاليم او المناطق التاريخية

جدول رقم (4) عدد السكان حسب الأقاليم

الإقليم / المنطقة	عدد السكان	النسبة
برقة /المنطقة الشرقية	2,009,270	% 29
طرابلس / المنطقة الغربية	4,459,531	% 64
فزان / المنطقة الجنوبية	462260	% 7
الإجمالي	6931061	%100

4- **المساحة الجغرافية :** طبقا للبيانات التاريخية عن الولايات وما نشر عنها من بيانات بخصوصها كانت مساحة الأقاليم كالاتي : - (مراجع غيث ، 2022)

جدول رقم (5) المساحة الجغرافية للأقاليم الليبية

الإقليم / المنطقة	المساحة	النسبة
برقة /المنطقة الشرقية	855,370	% 48.6
طرابلس / المنطقة الغربية	353,000	% 20.0
فزان / المنطقة الجنوبية	551,170	% 31.4
الإجمالي	1,759,540	% 100

5- الية التوزيع المقترحة :

بداية يجب ان يكون الهدف من إعادة التوزيع العادل للثروة هو لتحقيق التنمية المستدامة المكانية وتطوير جميع المرافق وإقامة المشاريع والبرامج الاقتصادية وانشاء الصناديق السيادية المحلية لتحقيق الأهداف الاجتماعية وغيرها من البرامج .

يمكن القوق بان تطبيق الالية بشكل جيد يتوقف على العوامل الاتية :-

1- شكل النظام السياسي ومدى استقراره .
2- ما هي الثروة او الاموال المستهدف توزيعها و معدلات التحميل او المعايير التي على أساسها سوف تتم عملية التوزيع

1- شكل النظام السياسي ومدى استقراره :

ومن خلال الوقوف على الوضع الراهن في ليبيا من حيث عدم الاستقرار السياسي وكذلك عدم الاتفاق على شكل نظام الحكم وإدارة الدولة هل هو اقاليم او محافظات او بلديات وهل سيتم تقسيم الأقاليم الى محافظات والمحافظات الى بلديات والذي يكون مرتبط عادة بالانتهاء من الدستور والتصديق عليه واعتماده.

عليه يمكن وضع اليه مؤقته لحين الانتهاء من اعتماد شكل إدارة الدولة كما يلي :

استرشادا" ببعض الممارسات السياسية والتي منها علي سبيل المثال انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور والتي تم انتخابها علي أساس عدد أعضاء متساو لكل إقليم من الأقاليم التاريخية 20عضوا عن كل من الأقاليم برقة ، طرابلس وفزان كذلك توزيع المناصب السيادية والتي حددت علي أساس الأقاليم الثلاثة سواء من ناحية المكان أو من يتولى المنصب وتوزيع نواب رئيس الوزراء وهكذا لهدا اعتمد التوزيع علي أساس الأقاليم التاريخية الثلاث لتحديد حصة كل إقليم آخذين في الاعتبار عدد السكان والمساحة الجغرافية لكل إقليم وموطن انتاج النفط ومرور خطوط الأنابيب وموانئ التصدير وذلك كأساس للتوزيع وليست كنظام للحكم وهذا لسهولة تطبيق الالية المقترحة .

2- ما هي الثروة او الاموال المستهدف توزيعها و معدلات التحميل او المعايير التي على أساسها سوف تتم عملية التوزيع :-

اعتمد هذا المقترح في تطبيقه على الخطة العامة للدولة والمعدة من قبل وزارة التخطيط ووزارة المالية أي النفقات المتوقعة حسب الأبواب والبنود بالموازنة العامة للدولة وبيان مصرف ليبا المركزي في تبويب هذا الأبواب والبنود كما يلي :-

الباب الأول المرتبات وما في حكمها

يجب ان يدار هذا الباب من قبل الحكومة المركزية كما في السابق مع مراعاة اجراء بعض التعديلات المقررة بجدول المرتبات الموحد .

الباب الثاني النفقات التسيرية

- بما ان جزء كبير من هذه الأموال المخصصة لهذا الباب تخصص لتغطية النفقات التسيريه بالوحدات الإدارية ووحدات الحكم المحلي بالمدن والاقاليم علية نقترح الاتي :
- 50 % من هذه الأموال المخصصة لتغطية هذا البند تدار بشكل مركزي .
- 50% الأخرى توزع على المناطق الثلاث كما يلي :
- 30% توزع حسب عدد السكان .
- 20 % توزع حسب المساحة .
- **الجدول التالي يوضح الية توزيع النفقات التسيرية 50 % المخصصة للأقاليم :-**

جدول (6) الية توزيع النفقات التسيرية 50 %

المنطقة	طرابلس/ الغربية	برقة / الشرقية	فزان/ الجنوبية	الإجمالي
(1)السكان - مرجح موزون 30%	19.2=%30 x %64	8.7=%30 x %29	2.1=%30 x %7	%30
(2)المساحة - المرجح الموزون 20 %- 2-	4=%20 x%20	9.72=%20 x%48.6	6.28=%20 x %31.4	%20
نسبة التوزيع 1 + 2	%23.2	%18.42	%8.38	%50

الباب الثالث التنمية : -

هذه الأموال المخصصة للتنمية وكذلك أموال النفقات التسيرية يجب ان يتم توظيفها بشكل يساهم في تنمية وتطوير المدن في جميع المجلات من صحة او تعليم او بنى تحتية او لإقامة مشاريع اقتصادية او لتحقيق الأهداف الاجتماعية وغيرها من البرامج التي تساهم في التنمية المكانية المستدامة .

وبالاستناد الى القاعدة الدستورية المقترحة والمتفق عليها بين مجلس النواب

ومجلس الدولة حيث نصت المادة 152 على حصص مستويات الحكم الثلاثة من الموارد الطبيعية في باب التنمية من الميزانية العامة للدولة فأن الموارد المستهدفة من التوزيع هي الموارد المالية المخصصة للتنمية .(القاعدة الدستورية،2023)

.حيث وضع الباحث تصورلتوزيع الاموال المخصصة بهذا البند كما يلي :-

1- 30% يدار بواسطة الحكومة المركزية

2- 70 % توزع كما يلي :-

- 10 % تخصص للمناطق الاستخراج والإنتاج والمناطق العبور ومناطق التي بها مواني تصدير النفط والغاز ويجب ان توظف في مشاريع للتنمية المكانية والبشرية لهذه المناطق .

ـ 60 % توزع على المناطق الثلاث كما يلي :-

ـ 40 % حسب عدد السكان

- 20% حسب المساحة

الجدول التالي يوضح الية توزيع باب التنمية 60 %

الجدول رقم (7) الية توزيع باب التنمية 60 %

المنطقة	طرابلس/ الغربية	برقة / الشرقية	فزان/ الجنوبية	الإجمالي
(1)عدد السكان - المرجح موزون 40%	25.6=%64x40 %	11.6=%40 x %29	2.8=%7 x 40%	%40
(2)المساحة - المرجح الموزون 20 %	4=%20 x %20	9.72=%20 x %48.6	6.28=%20 x %31.4	%20
نسبة التوزيع (1) + (2)	%29.6	%21.32	%9.08	%60

وبعد ان تم تحديد المعايرا ومعدلات التحميل والاسس التي بنيت عليها هذه المعايروالخاصة ببابي النفقات التسيرية والتنمية سيقوم الباحث بتطبيق هذه المعايرعلى الموازنة العامة للدولة لعام 2022 من خلال بيان مصرف ليبيا المركزي عينة الدراسة كما يلي :-

1- الباب الثاني : النفقات التسيرية (9 مليار دينار) كما في موازنة 2022 حسب بيان مصرف ليبيا المركزي :-

جدول رقم (8) توزيع باب النفقات التسيرية حسب الأقاليم

ر.م	المناطق او الأقاليم	النسب المقترحة 50% كما في الجدول رقم (6)	القيمة المقترح تخصيصها للمناطق من الباب الثاني
1	طرابلس	%23.2	2.088 مليار
2	برقة	%18.42	1.66مليار
3	فزان	%8.36	752مليون
	الإجمالي	%50	4.5 مليار

2- الباب الثالث : التنمية (17.5 مليار دينار) كما في بيان مصرف ليبيا المركزي 2022 :-

جدول رقم (9) توزيع باب التنمية حسب الأقاليم

ر.م	المناطق او الأقاليم	النسب المقترح 60 %كما في الجدول رقم (7)	القيمة المقترح تخصيصها للمناطق من الباب الثالث (التنمية)
1	طرابلس	%29.6	5.180 مليار
2	برقة	%21.32	3.731 مليار
3	فزان	%9.08	1.589 مليار
	الإجمالي	%60	10.500 مليار

الباب الرابع الدعم :

نرى ان يتم استبدال عملية الدعم المقدم في شكل عيني بالدعم النقدي وذلك لتحقيق بعض الأهداف او المزايا الاتية :

1- القضاء على عمليات تهريب السلع المدعومة بشكل كبير جدا .

2- وصول الدعم للمواطن الليبي بشكل مباشر دون غيره لأنه هو المستهدف بعملية الدعم .

3- سهولة تطبيق عملية الدعم المباشر وربطة بمنظومة الرقم الوطني ومنظومة مصرف ليبيا المركزي عن طريق التطبيقات الإلكترونية او عن طريق البطاقات الممغنطة .

4- سوف تؤدي عملية استبدال الدعم الى انخفاض كبير جدا في قيمة هذا البند حيث يمكن توجيه الفرق الى مجلات تنموية او استثمارية .

5- احد اهم الوسائل للقضاء على الفساد واهدار المال العام .

خامسا : - الجهة المسؤولة عن التخصيص و التوزيع :-

لتحقيق العدالة والشفافية في تطبيق عملية التوزيع العادل للأموال المستهدفة بين المناطق والمدن الليبية نقترح الاتي : -

1- تكوين او إعادة تنظيم مجالس التخطيط الوطني بحيث يظم في عضويته ممثلين عن المجلس التخطيط الفرعي على مستوى الأقاليم او المناطق الثلاثة بعدد عضوين من كل إقليم او منطقة وذلك لتحقيق العدالة والمشاركة والرقابة بشكل مباشر لتطبيق البنود الواردة في المقترح .

2- انشاء او إعادة تنظيم مجالس التخطيط الفرعية على مستوى المناطق او الأقاليم الثلاثة ويظم في عضويتها ممثلين عن البلديات او المحافظات وذلك للمشاركة في وضع الخطط و البرامج التنموية التي تخص المنطقة التي يمثلونها ويشترط بعض المعايير فيما يتم ترشيحهم او اختيارهم لعضوية هذه المجالس .

3- ويمكن الاستعانة ببعض الخبرات لوضع اختصاصات ومهام كل من المجالس الفرعية الإقليمية وكذلك المجلس الوطني للتخطيط والمعايير الفنية لأعضاء المجلسين .

سادسا : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

1- ان اعداد الموازنة العامة للدولة الليبية بالشكل الحالي لا يلبي

متطلبات واحتياجات المناطق والمدن الليبية لعدم اتباع أسس سليمة في تغطية نفقات المناطق والمدن الليبية في مجال التنمية وتوفير الخدمات .

2- ارتفاع النفقات الجارية المتمثلة في الباب الأول والثاني ما نسبته 42% على حساب باب التنمية الذي بلغ 13 % فقط .

3- على الرغم من انفاق مبلغ 17.5 مليار دينار خلال عام 2022 لتغطية مشاريع وبرامج تنموية تغطي كل المناطق والمدن والقرى الليبية لا ان هذه المبالغ لم توجه لتغطية البنود المخصصة لها ولم تحقق الهف منها ، بسبب عدم العادلة في إدارة توزيع هذه المخصصات وهذا وما يحقق صحة فرضية البحث .

4- عدم استفادة مناطق الاستخراج والإنتاج والتصدير من إيرادات النفط والغاز .

5- من خلال نتائج الدراسة والتي حاولت وضع الية لإدارة توزيع عوائد النفط والغاز سوف تتحقق العدالة في توزيع هذه الإيرادات مما يساهم في تنمية المناطق والمدن الليبية وتتحقق الرفاهية والازدهار للمجتمع الليبي ، بحيث سيخصص مبلغ 7.268 مليار لتنمية إقليم طرابلس و 5.391 مليار لتنمية إقليم برقة ، 2.341 مليار لتنمية إقليم فزان ، وهذا ما يحقق فرضية الدراسة ، وتجدر الإشارة هنا انه تم اعتماد نظام الأقاليم كأساس للتوزيع وليس كأساس لنظام الحكم .

التوصيات :

1- تخصيص عوائد إيرادات النفط والغاز في الاستثمار الأساسي عبر رفع مقدرة البنى الأساسية ، وعدم اهدارها في النفقات الجارية .

2- وجود الية لإدارة توزيع الثروة في ليبيا امرا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار السياسي وكسب ثقة المستثمرين ، لذي يجب تحديد نفقات الباب الثاني و الثالث (النفقات التسيرية – التنمية) بناء على أسس علمية تأخذ في الاعتبار عدد السكان والمساحة واحتياجات هذه المناطق المحال اليها من مجالس التخطيط المحلية .

3- تخصيص نسبة 10% من مخصصات (باب التنمية) لمناطق الإنتاج والاستخراج والتصدير على ان تصرف في مجلات تنموية .

4- استبدال الدعم المقدم بشكل عيني بالدعم النقدي لما يحققه من اهداف لعل أهمها الحد من عمليات التهريب والقضاء على اهم مصادر الفساد المالي ، وهذا الموضوع يحتاج لدراسة علمية مستقلة لمعرفة الاثار المترتبة على عملية رفع الدعم .

سابعا" المراجع :

[1]- ميلود عبدالله الحوتي ، (2020)، رؤية نحو التوزيع العادل لعوائد الثروة في ليبيا ، المؤتمر الاقتصادي الأول ، منشورات جامعة بنغازي .

[2]- عبدالحميد علي العبيدي ، (2018) ، مدى ملائمة موازنة الأبواب والبنود كأداة تخطيط ورقابة على المال العام – دراسة حالة بمراقبة الخدمات المالية بنغازي ، رسالة ماجستير ،جامعة بنغازي.

[3]- شبانة عبدالهادي محمد ، (2015) ، دور الموازنة كاداه تخطيط ورقابة وترشيد القرارات بالسلطة الوطنية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، جامعة الأقصى ، غزة فلسطين .

[4]- جلال عبدالقادر ، (2014) ، الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة الجزائر- مجلة الدراسات الاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 22 .

[5]- حسن عبدالكريم ، محمد خالد ،(2007) ،؟ الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة – دراسة ميدانية للموازنة العراقية – مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 64 .

[6]- سليمان سالم الشحومي ،(2022) ، اطار لتنظيم إدارة وتوزيع دخل النفط والغاز ،مقالة في مجلة الصدى ،www.sada.ly .

[7]- مخلوف مفتاح محمد ،(2021) ،متطلبات اصلاح وتطوير الموازنة العامة في ليبيا – مدخل نظري – مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية ، العدد 21 .

[8]- حليمة خميس الوداني ،(2022) ، اثر التخطيط المالي في أعداد الموازنة العامة للدولة – دراسة تطبيقية للموازنة الليبية ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع ،العدد 17 .

[9]- مراجع غيث ،(2022) ، مقترح توزيع الثروات ، دراسة مقدمة الى لجنة إعادة توزيع الثروة المشكلة بموجب قرار مجلس النواب رقم 181 لسنة 2022 .

[10]- القانون المالي الليبي لسنة 1967 .

[11]- لائحة الميزانية .

[12]- بيان مصرف ليبيا المركزي ،2023 ، www.cbl.gov.ly.

[13]- الهيئة العامة للإحصاء ،2020 ، www.bsc.ly .

[14]- القاعدة الدستورية ،2022 ، المجمع القانوني ، www.lawsociety.ly